الأمم المتحدة

PBC/2/BDI/SR.2

# لجنة بناء السلام

Distr.: General
6 February 2008
Arabic
Original: English

**الدورة الثانية**

**تشكيلة بوروندي**

**محضر موجز للجلسة الثانية**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لوفالد ..... (النرويج)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

عرض نائبة الأمين العام

اعتماد آلية الرصد والتتبع للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

07-62662 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

١ - **الرئيس:** قال أنه يعتبر أن اللجنة ترغب في عقد جلسة علنية وفقا للممارسة المتبعة في الجلسات السابقة.

٢ - تقرر ذلك.

**إقرار جدول الأعمال** (PBC/2/BDI/3/Rev.2)

٣- أُقر جدول الأعمال.

**عرض نائبة الأمين العام**

٤ - **السيدة ميغيرو** (نائبة الأمين العام): هنأت حكومة بوروندي وشركاءها في بوجومبورا، وتشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام على الأعمال التي اضطلعت بها طوال السنة الماضية، لتوطيد السلام في بوروندي. وأقرت بدور مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الذي لا يقدَّر بقيمة، في عقد الاجتماعات وتيسيرها، بقيادة الممثل التنفيذي للأمين العام. وهنأت بصفة خاصة بوروندي على التزامها بتحقيق السلام من خلال الحوار المستمر والمشاورات الشاملة، وأشادت بالجهود الكبيرة للحكومة الحالية في هذا الصدد.

٥ - وأضافت أن التأييد الذي حظي به في حزيران/يونيه الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، وما تم أثناء الاجتماع الحالي من اعتماد آلية الرصد والتتبع للإطار الاستراتيجي إنما هي خطوات حاسمة بالنسبة لبوروندي وشعبها وبالنسبة لأعمال اللجنة أيضا. وقد حدد الإطار التحديات الحاسمة التي لا تزال تواجه بوروندي، بما في ذلك القضايا المتصلة بالحكم الرشيد، واتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن، والعدالة وحقوق الإنسان، والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي. وسيعزز الإطار الاستراتيجية وآلية الرصد والتتبع الدعم والمشاركة الدوليين وهما ما تحتاجه بوروندي.

٦ - وتعد آلية الرصد والتتبع التي أعدتها بوروندي بالاشتراك مع اللجنة، الأولى من نوعها. وهي تمهد السبيل لشراكة تقوم على المبادئ ونشطة بين البلدان التي هي قيد نظر اللجنة، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي. وهي أداة عملية وقوية تكفل الحوار والتنسيق المعزز بين أصحاب المصلحة الأساسيين. وعلاوة على ذلك، ستساعد على كفالة مساءلة المشاركين في تقديم الدعم لبوروندي فيما تبذله من جهود لتحقيق السلام والتنمية المستدامة، بما في ذلك حكومة بوروندي، وأعضاء اللجنة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء الدوليين الآخرين في بوروندي، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

٧ - كذلك يزيد اعتماد آلية الرصد والتتبع من تعميق مشاركة اللجنة مع حكومة وشعب بوروندي. وسوف تسترشد المشاركة بمبادئ الملكية الوطنية والشراكة الصريحة والشفافة، حسبما يتجلى من الإطار الاستراتيجي وآلية الرصد والتتبع الجاري اعتمادهما. ولن تدخر منظومة الأمم المتحدة جهدا لدعم تلك العملية الحاسمة، وبصورة رئيسية، من خلال تواجدها الميداني، ومن خلال مكتب دعم بناء السلام في نيويورك.

**اعتماد آلية الرصد والتتبع للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي** (PBC/2/BDI/4)

٨ - **الرئيس:** قال أنه يعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد آلية الرصد والتتبع للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، بصيغتها الواردة في الوثيقة PBC/2/BDI/4.

٩ - تقرر ذلك.

١٠ - **السيد محمود** (الممثل التنفيذي للأمين العام): قال أن حكومة بوروندي واللجنة قد استرشدتا بعدد من المبادئ أثناء اشتراكهما في إعداد آلية الرصد والتتبع لاستعراض التقدم في تنفيذ الإطار الاستراتيجي، وتلك المبادئ هي: سيطرة الحكومة والشركاء الموجودين في بوروندي على العملية؛ تحديد مؤشرات لقياس التقدم في المجالين السياسي والاستراتيجي الحاسمين لبناء السلام، واختيار عدد محدود من المؤشرات ذات الأهمية الاستراتيجية الحقيقية.

١١ - وكانت عملية إعداد الآلية تماثل في أهميتها قيام اللجنة باعتمادها. وقد قامت فرقة عمل مشتركة تتألف من الحكومة، والشركاء الوطنيين، والشركاء الدوليين، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بإعداد تلك الآلية استنادا إلى الخبرة والدروس المستفادة من العملية التشاورية التي اعتمدت من أجل إعداد الإطار الاستراتيجي. وقد أدى تبادل الآراء المكثف ومستواه مع اللجنة ومع مكتب دعم بناء السلام أثناء تلك العملية إلى ظهور عملية مملوكة بصورة متبادلة ومجموعة رفيعة النوعية من المؤشرات. وتمهد بوروندي سبيلا جديدا في مجال رصد بناء السلام، وأردف قائلا أنه يتطلع إلى شراكة مع اللجنة في هذه الجهود.

١٢ - ومضى قائلا أنه لا ينبغي توقع أن تكون المؤشرات المرتبطة ببناء السلام سهلة الاستخدام لقياس مؤشرات المشروع، حيث أنها كثيرا ما تكون متعددة الأبعاد. وبالرغم من ذلك فإن آلية الرصد والتتبع توفر مجموعة جيدة من المؤشرات والمعايير لقياس تنفيذ الإطار الاستراتيجي. وتقر الآلية بأن بناء السلام ينطوي على كثير من النكسات، وقليل من حالات النجاح ويتطلب الصبر أحيانا في الوقت الذي تطور فيه البلدان القدرة على استدامة السلام بنفسها. وبذا فإن الآلية هي بمثابة أداة يمكن تحسينها ومواءمتها مع تقدم عملية التنفيذ.

١٣ - وأضاف قائلا أن الوقت قد حان للتعجيل بعملية تنفيذ الإطار الاستراتيجي وإظهار القيمة المضافة للأداة الجديدة على وجه السرعة. ويتصدى أبناء بوروندي بالفعل للتحديات التي تواجه بناء السلام، على نحو ما أظهرته آخر التطورات. ويحظى الإطار الاستراتيجي بإمكانية أن يصبح أداة قوية لحشد الجهود السياسية حول أولويات بناء السلام.

١٤ - وكما يدرك أعضاء اللجنة، أنشأت حكومة بوروندي مجموعة التنسيق بين الشركاء لرصد كل من الإطار الاستراتيجي وورقة استراتيجية الحد من الفقر على السواء. والمتوقع أن تباشر المجموعة أعمالها في أواخر ذلك الشهر.

١٥ - وينبغي أن تسترشد الأنشطة والجلسات المقبلة للجنة فيما يتعلق ببوروندي، بالإطار الاستراتيجي، كما ينبغي مراعاة المبادئ الرئيسية. ومن شأن الآلية التي اعتُمدت للتو أن تعزز المساعي الجارية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لإيجاد شراكة شاملة وجامعة حقا، تساعد على إقامة التوازن بين الملكية الوطنية والمساعدة الخارجية، في الوقت الذي تسعى فيه إلى دعم تقدم بوروندي في توطيد السلام.

١٦ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال أن وفد بلده يولي أهمية كبيرة للآلية ويرحب باعتمادها، حيث أنها ستمكن الحكومة واللجنة من رصد تنفيذ الإطار الاستراتيجي. ويؤذن اعتماد الوثيقة ببدء المرحلة التشغيلية للإطار، وأعرب عن الأمل في أن يسعى جميع أصحاب المصلحة إلى جعلها حقيقة على أرض الواقع.

١٧ - **السيد دهايني** (بلجيكا): قال أن وفد بلده يرحب باعتماد الآلية، التي تضع معايير محددة لتوجيه الأعمال التي تنفذ في المقر وفي الميدان. وينبغي إحاطة اللجنة علما بآخر التطورات في بوروندي لكي يتسنى لها الاستجابة بصورة نشطة وبمرونة، وتلبية التوقعات الوطنية والدولية. وليست الآلية والمعايير سوى أدوات لتوجيه جهود بناء السلام؛ ومن

ثم لا ينبغي أن يكون إعداد التقارير المزمعة ومناقشتها، غاية في حد ذاته؛ بل العمل على زيادة التقدم في مجال بناء السلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي مواءمة الآلية والمعايير عند الاقتضاء.

١٨ - **السيد أوشيما** (اليابان): قال أن اللجنة يمكنها تقديم مساهمة محددة بانتهاجها استراتيجية متكاملة وتعبئة جميع الموارد من أجل دعم أصحاب المصلحة. وأردف قائلا أن بناء السلام متعدد الجوانب ويشمل كثيرا من أصحاب المصلحة ذوي المهارات والقدرات المختلفة. ويتمثل التحدي في تركيز جميع تلك الجهود على مساعدة بوروندي على تحقيق التنمية المستدامة. كما يتمثل التحدي الحقيقي الذي تواجهه اللجنة في ضمان تنفيذ الإطار الاستراتيجي، الذي يحظى باحترام ودعم جميع أصحاب المصلحة.

١٩ - ومما له أقصى أهمية، معرفة الطريقة التي يتم بها تلبية المؤشرات المحددة في الآلية وتحديد أوجه النقص والإجراءات اللازمة لسد أي ثغرات. وأعرب عن استعداد حكومة بلده لتقديم أي دعم يلزم لمثل تلك الإجراءات العلاجية، وحث الآخرين على القيام بذلك.

٢٠ - ومضى قائلا أن الآلية هي وثيقة متطورة سيجري استعراضها وتحسينها. وتعد مسألة مؤشرات رصد التقدم ذات أهمية خاصة، بمثل أهمية التزام جميع مؤسسات الأمم المتحدة، وبرامجها وصناديقها، بالرغم من أن ذلك ليس واردا بشكل صريح في الوثيقة.

٢١ - وينبغي تقليل العبء الإداري الواقع على حكومة بوروندي إلى الحد الأدنى. كما يلزم التنسيق الوثيق بين الآلية وآلية الرصد المماثلة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وينبغي الإسراع بالمصالحة الوطنية، ليتسنى الاستفادة من الآلية بصورة فعالة.

٢٢ - **السيدة ريبيرو فيوتي** (البرازيل): قالت أن بلدها يعتبر الآلية استكمالا مفيدا للإطار الاستراتيجي. وهي ستفيد أيضا كنظام للإنذار المبكر، وأداة قوية لتوجيه المساعي الحالية والمقبلة من حيث إشارتها إلى الثغرات ودفع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ إجراءات.

٢٣ - وينبغي ألا تضع الآلية عبئا إضافيا على بوروندي بل ينبغي أن تقوم بدور في تيسير وتنسيق المعونة المتلقاة. ويشير استنادها إلى صكوك قائمة أعدت في نفس الوقت مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر إلى الاتجاه الصحيح.

٢٤ - وينبغي أن تصلح الآلية أيضا كوسيلة لقياس تقدم اللجنة ذاته في مساعدة بوروندي. كما ينبغي للالتزامات التي قطعتها اللجنة، والواردة في مصفوفة المؤشرات أن توجه مسعاها لتحقيق إنجازات محددة. ويعد تصور مصفوفة المؤشرات والمعايير النموذجية كوثيقة حيَّة أمرا إيجابيا أيضا، حيث سيمكن ذلك اللجنة من الاستجابة بمرونة للاحتياجات الناشئة على أرض الواقع، كما يبرز بناء السلام كعملية دينامية متعددة الجوانب تشمل نواحي سياسية ومؤسسية واقتصادية. ومن ناحية ثانية، يمكن توضيح المؤشرات الاقتصادية والإنمائية بصورة أفضل في النسخ المقبلة للوثيقة. ويعتمد توطيد السلام المرن على التطور الاقتصادي والاجتماعي وعلى التدابير الفعالة لمكافحة الفقر.

٢٥ - وأردفت قائلة أن وفد بلدها يعرب عن الأمل في أن تُلهم الإنجازات التي تحققت حتى ذلك الوقت تحقيق المزيد من النتائج الطموحة التي تفيد شعب بوروندي وتظهر كيف يتسنى للجنة أن تصنع فرقا حقيقيا بالنسبة للبلدان التي تكون قيد نظرها.

٢٦ - **السيد ديروف** (فرنسا): قال أن وفد بلده يوافق على كثير من التعليقات التي جرى الإدلاء بها حتى الآن، وبخاصة تلك المتعلقة بكون الوقت قد حان لكي يدخل

أصحاب المصلحة مرحلة التنفيذ، بدعم من لجنة بناء السلام في نيويورك، والحاجة إلى إحاطة اللجنة علما بشكل أفضل كثيرا بالتطورات على أرض الواقع؛ وأهمية ضمان عدم قيام مجموعة التنسيق بين الشركاء بخلق طبقات بيروقراطية إضافية لحكومة لديها الكثير من الأولويات الأخرى التي عليها أن تتصدى لها. وأعرب عن ترحيبه بالتعليقات التي أدلى بها الممثل التنفيذي للأمين العام في هذا الصدد. وقال أن وفد بلده يعرب عن الأمل في ألا تصبح آلية الرصد والتتبع عملية بيروقراطية مجردة، بل وسيلة لترجمة الالتزامات التي قطعتها حكومة بوروندي وشركاؤها إلى واقع، وبناء السلام في بوروندي.

٢٧ - **السيد فالترويلا** (الجماعة الأوروبية): قال أنه يرحب بكون مجموعة التنسيق بين الشركاء ستغدو مسؤولة عن رصد تنفيذ كل من ورقة استراتيجية الحد من الفقر والإطار الاستراتيجي على حد سواء، ولأن الجدول الرسمي لاجتماعات تشكيلة بوروندي سيتقرر بالتشاور مع حكومة بوروندي وشركائها بغية تقليل المتطلبات الإدارية الإضافية إلى الحد الأدنى. وقد صُممت آلية الرصد والتتبع بطريقة تيسر التنسيق، وتمنع الازدواجية، مع الأُطر القائمة الأخرى، وتجنُّب زيادة أعباء سلطات بوروندي بمتطلبات جديدة غير ضرورية. وينبغي إحاطة اللجنة علما بآخر التطورات، مع إعطاء الجهات الفاعلة ميدانيا الوقت اللازم للقيام بأعمالها.

٢٨ - ويتمثل التحدي الرئيسي أثناء تنفيذ الآلية في تحديد العلاقة الصحيحة بين الإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات الأخرى التي تشارك فيها بوروندي. و ينبغي على وجه الخصوص، إقامة علاقة مناسبة مع مؤشرات ومعايير ورقة استراتيجية الحد من الفقر عند تقييم التقدم في تنفيذ الإطار الاستراتيجي. ويجب أيضا النظر إلى الرصد والتتبع كعملية مستمرة. وستكون المصفوفة وتقارير التقدم نصف السنوية بمثابة أدوات رئيسية في هذا الصدد. ومن الناحية النموذجية، ستكفل العملية تدفقا سلسا وعاديا للمعلومات بين نيويورك والميدان. وسيقدم مكتب الدعم لبناء السلام بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة إسهاما أساسيا في هذا الصدد. ويجب على اللجنة أيضا أن تكون مستعدة للاستجابة في الوقت المناسب، وبصورة فعالة تجاه أي عقبات تنشأ أمام عملية بناء السلام والتصدي لها بالتعاون مع حكومة بوروندي وأصحاب المصلحة ذوي الصلة. وأخيرا، ولكي تكون جهود الرصد فعالة، ينبغي أن تقودها المؤسسات الوطنية، وأن تكون شاملة فعلا لجميع قطاعات المجتمع، وأن تستفيد من التعاون مع الشركاء الدوليين. وتستطيع حكومة بوروندي واللجنة الاعتماد على الجماعة الأوروبية في هذا الصدد.

٢٩ - **السيد هارفي** (المملكة المتحدة): قال أنه يرحب باعتماد آلية الرصد والتتبع، بيد أنه شدد على أن ذلك إيذان ببداية العملية لا نهايتها. ويتمثل التحدي الآن في تنفيذ تلك الالتزامات. وينبغي لأعضاء اللجنة ألا يحضروا فحسب الاجتماعات نصف السنوية الرفيعة المستوى، بل ينبغي لهم التركيز على ما ينبغي أن يفعلوه، فرادى، وبشكل جماعي، لمساعدة حكومة بوروندي في المجالات ذات الأولوية التي تم تحديدها. وينبغي أيضا تذكُّر أن العملية قد تكون تفاعلية. ويتعين على اللجنة أن تواصل التفكير في مدى ملاءمة المعايير والمؤشرات، والالتزامات المقررة، وأن تتواءم معها كلما اكتسبت الخبرة.

٣٠ - **السيد كليب** (إندونيسيا): قال أن اعتماد آلية الرصد والتتبع تبين التزام أصحاب المصلحة بتوطيد السلام في بوروندي كما تُثبت أن المشاركة البناءة يمكن أن تؤدي إلى نتائج ملموسة. على أن الآلية ليست سوى الخطوة الأولى في إقامة تعاون وثيق بين حكومة بوروندي وأصحاب المصلحة الدوليين ذوي الصلة. وستعتمد فعاليتها على قدرتها على التصدي بصورة كافية للتحديات التي تواجه البلد في مرحلة ما بعد الصراع. ولهذه الغاية، يجب أن تكون مرنة، وتتمتع

بإحساس قوي بالملكية الوطنية؛ وأن يتم تعديلها استجابة للحقائق الميدانية؛ وأن تلبي شواغل حكومة بوروندي. وخلافا لذلك، لا يمكنها أن تثمر نتائج ملموسة. وفوق كل شيء، فإن حكومة بوروندي هي التي تعد مسؤولة عن ضمان تحقيق التقدم كما أن شعب بوروندي هو الذي يستطيع أن يطالب بمساءلة حكومته.

٣١ - وتفهم إندونيسيا باعتبارها بلدا ناميا صعوبة قيام بوروندي بتنفيذ الإصلاحات الرئيسية. ويقوم أصحاب المصلحة ذوي الصلة بدور حاسم في مساعدة الحكومة على بناء دولة مستقرة وعادلة ومزدهرة ولذلك يجب عليهم مواصلة مشاركتهم على المدى البعيد. وفي هذا الصدد، فإن الهدف من المصفوفة ذو شقين وهما: أن تقوم بتيسير تنفيذ المشاركات المتبادلة وتشجيع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين على مساعدة بوروندي في جهودها لبناء السلام والتنمية. وأخيرا أعاد تأكيد تأييد حكومته القوي لتلك العملية.

٣٢ - **السيد ويغتر** (هولندا): قال أن الإطار الاستراتيجي وآليته للرصد والتتبع سيكفلان معالجة المجالات الحاسمة لبناء السلام في بوروندي بشكل سليم. وأكد للجنة تأييد حكومته في تنفيذ الإطار، وتطبيق الآلية بصورة ملائمة على جميع المستويات. وتعد المرحلة التي بدأت للتو أهم مرحلة حتى الآن. ولضمان أن تكون اللجنة على مستوى التوقعات، وتحدث تغييرا حقيقيا في بوروندي، يجب على جميع المعنيين النظر في أفضل السبل لدعم تنفيذ الالتزامات المحددة، مع مراعاة الفوارق في كل من القدرة والخبرة على السواء.

٣٣ - **السيدة هولان** (كندا): قالت أنها توافق على أن من المهم تجنب الإفراط في البيروقراطية خلال المرحلة المقبلة لجهود بناء السلام في بوروندي؛ ولكنها شددت على أن تنفيذ الإطار الاستراتيجي سيتطلب درجة غير مسبوقة من التعاون الميداني بين أصحاب المصلحة. وبالرغم من الاستعدادات الكبيرة التي بُذلت حتى الآن، قد تلزم مواصلة التسلح باليقظة ميدانيا في الشهور المقبلة. وستعتمد البلدان التي ليس لها تمثيل في بوجومبورا، اعتمادا كبيرا، على التقييمات التي يقوم بها الممثل التنفيذي للأمين العام والشركاء الآخرون في هذا الصدد.

٣٤ - وأعربت أيضا عن ترحيبها بتنظيم اجتماعات تشكيلة بوروندي. ويعتبر وفد بلدها أن عقد اجتماعين في السنة يمثل نقطة بدء جيدة، ولكنه سيؤيد أيضا أي ترتيب مرن يمكن بمقتضاه عقد الاجتماعات حيثما اقتضى الأمر، بما يتفق مع التقييمات الواردة من بوجومبورا. ومع ذلك، يرحب وفد بلدها عموما بالتحول إلى جدول اجتماعات غير مكتظ ودور إشرافي أقل، ويؤيد دعوة الممثل التنفيذي لجعل اجتماعات تشكيلة بوروندي المقبلة تسترشد بالإطار الاستراتيجي.

٣٥ - **السيد دورايسوامي** (الهند): شدد على أن آلية الرصد والتتبع تعد وثيقة حية، وقال أن على اللجنة ألا تستجيب فقط للتطورات الحاصلة على أرض الواقع، بل وأن تتسم بالمرونة قدر الإمكان في نيويورك. وتعد الملكية الوطنية أساسية أيضا. ولا يعد تنفيذ الآلية هدفا في حد ذاته، بل هو مسعى جماعي يرمي بشكل رئيسي إلى زيادة قدرة حكومة بوروندي. ولذا ينبغي أن يسير بسرعة ترتاح لها الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيون، على أرض الواقع.

٣٦ - ولا يعني نقل الاهتمام من نيويورك إلى الميدان أنه يمكن للجنة الآن إيقاف نشاطها فيما بين التقارير. بل عليها عوضا عن ذلك، أن تفكر بشكل إبداعي بشأن دورها في المجالات الواقعة ضمن ولايتها، ويشمل ذلك تعبئة الموارد وإسداء المشورة المستندة إلى الخبرة في مجالات تحددها حكومة بوروندي. وأخيرا يعد التنسيق الوثيق ميدانيا

فيما بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ضروريا لكفالة حصول اللجنة على توجيه واضح.

٣٧ - **السيد أنديريا** (شيلي): قال أن آلية الرصد والتتبع باعتبارها تمثل توافقا في الآراء بين حكومة بوروندي، والمجتمع المدني والمجتمع الدولي إنما يجعل منها عملية مملوكة بصورة متبادلة. وأعرب عن الأمل في أن تفيد كنموذج في حالات مقبلة. وأضاف قائلا أنه لكي تكون الآلية فعالة، يجب أن تنفَّذ بطريقة مرنة، وفقا للخبرة الميدانية. كما يجب أيضا تعديلها عند الاقتضاء. وفوق كل شيء يتعين أن يكون الغرض النهائي هو بناء السلام والإسراع بالمصالحة والتطور الاجتماعي الاقتصادي في بوروندي.

٣٨ - **السيد الشناوي** (مصر): قال أنه ينبغي جعل اللجنة على اطلاع بجميع التطورات الحاصلة على أرض الواقع، ولا سيما فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية. وأكد على دعم وفد بلده للنقاط الواردة في الفقرة ١٠ من وثيقة آلية الرصد والتتبع، ومؤداها أن يقوم فريق الرصد والتقييم باستعراض وتحديث المؤشرات بصورة دورية وأن اللجنة قد اكتفت بأن أحاطت علما بالنسخة الحالية للمصفوفة، إلى أن يتم الاتفاق بصورة مشتركة على نسخة منقحة.

٣٩ - **السيد ماهيغا** (جمهورية تترانيا المتحدة): أشار بارتياح إلى أن اللجنة تقوم بمواءمة أعمالها مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وأضاف أنه يجب القيام بكلا الأمرين بشكل متزامن بما يكفل التكامل. وفي هذا الصدد، أعرب عن الأمل في اتخاذ خطوات لتهيئة التنسيق بين آلية الرصد والتتبع، وورقة استراتيجية الحد من الفقر. ومختلف كيانات الأمم المتحدة التي تعمل في الميدان.

٤٠ - وأعرب عن ارتياح حكومته الكبير عندما قررت اللجنة الشروع في معالجة قضية بوروندي كما تشعر بالتشجيع الكبير من جراء الموارد التي جرت تعبئتها لكل من بناء السلام وعملية استراتيجية الحد من الفقر الجارية في بوروندي. وستواصل جمهورية تترانيا المتحدة القيام بدور في عملية السلام، بالاشتراك مع البلدان المجاورة. وقال أن المجتمع الدولي بتوطيده للسلام، سيشجع شعب بوروندي على التغلُّب على العقبات السياسية القليلة المتبقية وذلك بإدخاله حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية في عملية السلام. وشجع أعضاء اللجنة وجميع الشركاء الآخرين على مواصلة اتجاههم الإيجابي الحالي. وأردف قائلا أن آلية الرصد والتتبع ليست سوى البداية. وسوف تتابع حكومته الحالة عن كثب باعتبارها واحدة من جيران بوروندي، وستقدم المساعدة اللازمة عند الاقتضاء.

٤١ - **السيد خان** (باكستان): قال أن اعتماد آلية الرصد والتتبع سيؤثر إيجابيا على الجهود التي ستبذلها بوروندي لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتوطيد السلام. وينبغي أن تسترشد الأعمال التي تقوم بها اللجنة في المستقبل بالنتائج الحاصلة على أرض الواقع، وبالتحسن الملموس في الأوضاع في بوروندي. وأضاف أن حكومته، بالإضافة إلى مشاركتها للجنة، ستنظر في وسائل أخرى لتوفير المزيد من المساعدة والتعاون لحكومة بوروندي، وتتطلع إلى العمل مع شركائها في نيويورك وبوجومبورا.

٤٢ - **السيد أنتونيو** (أنغولا): قال أنه يوافق على أن الوقت قد حان للتحرك قُدُما من النظريات إلى الأفعال. ومن المهم فوق كل شيء، إبداء المرونة عند تنفيذ آلية الرصد والتتبع. ورحب بالتعليقات التي أدلى بها الممثل التنفيذي للأمين العام في هذا الصدد، ولا سيما من حيث أن بوروندي لا تزال في حالة صراع، ولذا تظل التطورات غير المتوقعة احتمالا قائما على الدوام.

٤٣ - **السيد وولف** (جامايكا): قال أنه يرحب باعتماد آلية الرصد والتتبع ويؤيد التعليقات التي أدلى بها المتكلمون

السابقون. وأردف قائلا أن وفد بلده يُدرك الصعوبات السياسية الجارية فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام، بيد أنه يشدد على أن بوروندي تعاني من قيود اقتصادية خطيرة أيضا. ويجب أن تعطي أنشطة الرصد والتتبع اهتماما على قدم المساواة لكلا الأمرين على حد سواء، لأنه بدون انتعاش اقتصادي وتنمية مستدامين في بوروندي لن يكون هناك سلام مستدام.

٤٤ - **الرئيس:** قال أن الاجتماع الراهن يُعد إيذانا بنقطة تحول في مشاركة اللجنة مع بوروندي. وسوف تستثمر جهودها بالكامل الآن في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، وخاصة فيما يتعلق باتخاذ إجراءات محددة للوفاء بالمشاركة المتبادلة على النحو الوارد في الإطار. وستكون آلية الرصد والتتبع بمثابة خطة الطريق للجنة في هذا الصدد. وستمثل الاجتماعات الرسمية نصف السنوية والزيارات الميدانية المحتملة وأنشطة المتابعة الأخرى مناسبات أساسية لمشاركتها لبوروندي. وأعرب عن التقدير لأعضاء اللجنة لمشاركتهم في هذا الاجتماع المهم. وقال أنه يتطلع إلى شراكة نشطة مستمرة لدعم توطيد السلام في بوروندي.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.